

أوراق

كارنيغي

الحكومة القبليّة والاستقرار في اليمن

ندوة الدوسري

الشرق الأوسط | نيسان / أبريل 2012

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل



الحكومة القبليّة والاستقرار في اليمن

ندوة الدوسري

الشرق الأوسط | نيسان/أبريل 2012

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

© 2012 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أولاً إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 961 1 991 291
فاكس: 961 1 991 591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

صورة الغلاف: © Monalisa Salib Cover image

المحتويات

1	ملخص
3	دولة متشظية
4	نظرة جديدة إلى القبائل
5	الاستقرار والعرف القبلي
8	القانون العرفي والنظام الرسمي
9	حل النزاعات القبلية
10	التحديات والضغط التي تواجه العرف القبلي
13	الخاتمة
16	ملاحظات
19	نبذة عن الكاتبة
20	مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

اليمن

- الحدود الدولية
- حدود المحافظة
- الحدود الشمالية/الجنوبية (تقريباً)
- عاصمة البلد
- عاصمة المحافظة

المملكة العربية السعودية



أشار الاتفاق على تقاسم السلطة الذي وقّعه الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 إلى الانتخابات الرئاسية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ولجنة عسكرية لإصلاح القوات المسلحة. كان الاتفاق يمتلئ، في أحسن الأحوال، الخطوة الأولى على طريق تعافي اليمن من الاضطرابات التي طال أمدها، ومن حالة عدم الاستقرار التي عصفت بالبلاد على مدى أشهر. في هذه الفترة الانتقالية الغامضة، وفي حين تجهد الحكومة الجديدة لإقامة شرعيتها ومعالجة قضاياها الملحة، سوف تلعب القوانين والأعراف القبلية دوراً هاماً في استعادة قدر من الاستقرار، لأن قدرة الحكومة على القيام بذلك محدودة للغاية. ويبدو هذا صحيحاً بشكل خاص نظراً إلى تزايد النزاعات وبروز الانقسامات الطائفية والسياسية في البلاد. إذ لا يقتصر الأمر على كون الدولة ومؤسسات سيادة القانون ضعيفة وغير فعّالة خارج المدن الرئيسية وحسب، ولكنها أيضاً لاتحظى بالثقة على نطاق واسع.

لقد اعتمد اليمنيون على الأعراف القبلية المحلية لتنظيم النزاع وتحقيق العدالة على مدى قرون إن لم يكن آلاف السنين. وعالج العرف القبلي بصورة فعّالة النزاعات بين القبائل المختلفة، وبين القبائل وشركات الصناعات الاستخراجية، وبين القبائل والحكومة. وقد نجح العرف المذكور في

اعتمد اليمنيون على الأعراف القبلية المحلية لتنظيم الصراع وتحقيق العدالة على مدى قرون إن لم يكن منذ آلاف السنين.

الحيلولة دون اندلاع نزاعات - وحلّها - على الموارد وخدمات التنمية والأرض، وتمكّن في بعض الأحيان من احتواء قضايا الثأر المعقدة. على الصعيد الوطني، لعب الوسطاء القبليّون دوراً هاماً في تشجيع الحوار السياسي وبناء الإجماع بين المجموعات السياسية. وخلال السنة الماضية، تولّت القبائل

المسؤولية في المناطق التي انسحبت منها القوات الحكومية، ونجحت في تقديم مستوى معقول من الأمن داخل مناطقها، وعلى طول الطرق الرئيسية التي تربط المحافظات القبلية.

يعتقد معظم المراقبين الغربيين واليمنيين في المناطق الحضرية بأن القبائل والعرف القبلي شكّلوا عائقاً أمام بناء الدولة والتنمية في اليمن. وبالفعل، كان هناك زعماء قبليّون ممّن قايسوا احتياجات مجتمعاتهم بالنفوذ السياسي وكانوا جزءاً من شبكة المحسوبية الفاسدة التي ضعفت الدولة.

ومع ذلك، وبعد ثماني سنوات من العمل المباشر مع زعماء القبائل والمجتمعات القبلية، فإنني أجادل أن القبائل لعبت دوراً هاماً في الحفاظ على تماسك اليمن في مواجهة تزايد النزاعات السياسية والظروف الاقتصادية الصعبة. علاوة على ذلك، وفيما يتعرّض العرف القبلي إلى ضغط متزايد، فإن زعماء القبائل والمواطنين في المناطق القبلية في مأرب والجوف وشبوة والبيضاء، على وجه الخصوص، تواقون لرؤية مؤسسات دولة شرعية وفعّالة في مناطقهم، ولديهم الرغبة والاستعداد

للمساهمة في تحقيق ذلك. وتمثل هذه فرصة يحتاج واضعو السياسات والمجتمع الدولي إلى أخذها في الاعتبار عند التخطيط لبرامجهم وعمليات التدخل الهادفة إلى مساعدة اليمن في تجاوز العملية الانتقالية وما بعدها.

ستلعب الحوكمة القبليّة وقواعد وأحكام حلّ النزاعات، مرّة أخرى، دوراً في المساعدة على تخفيف حدّة التوتر وتهدئة النزاعات التي ستنشأ حال تحرك اليمن نحو التحوّل السياسي. وثمة حاجة إلى دمج آليات تسوية النزاعات القبليّة

**ثمة حاجة إلى دمج آليات تسوية النزاعات القبليّة
بالنظام الرسمي بحيث يعملان جنباً إلى جنب
ويكملان المؤسسات الرسمية.**

بالنظام الرسمي بحيث تعمل جنباً إلى جنب وتكمل دور المؤسسات الرسمية. ويجب معالجة القضايا ذات الصلة بالضغوط التي تواجه العرف القبلي ضمن هذا الإطار.

◀ دولة متشظية

وقّع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، الذي واجه ضغوطاً متزايدةً، على وثيقة التخلّي عن السلطة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وفقاً لمبادرة توّسّطت فيه دول مجلس التعاون الخليجي وحظيت بدعم المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن تلك المبادرة لم تضع حداً للاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت البلاد على مدى أحد عشر شهراً، إلا أنها أوجدت ترتيباً لتقاسم السلطة بين النظام وتحالف المعارضة، وفتحت نافذة من الفرص لنقل السلطة سلمياً وإجراء تحوّل سياسي في البلاد. وبتوقيعه على المبادرة وأليتها التنفيذية، تخلّى صالح عن كل سلطاته إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي، لكنه أبقى على لقبه بوصفه «رئيس الدولة» إلى أن تم إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في 21 شباط/فبراير، وأصبح هادي رئيساً شرعياً للبلاد. تم تشكيل حكومة ائتلافية، ولجنة مشتركة للشؤون العسكرية لإدارة المرحلة الانتقالية، ونزع المظاهر المسلّحة من المدن الكبرى، ووضع حدّ للانقسامات داخل الجيش.

أدى النزاع الهادف إلى إقصاء صالح عن السلطة إلى بروز سلسلة من المشاكل الاقتصادية والأمنية. ولم تسهم شهور من الاشتباكات المسلحة، ومحاولة فاشلة لاغتيال الرئيس صالح في العاصمة

صنعاء، إلا في تعميق انعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين وبين فصائل الجيش. في الشمال، ازدادت حدّة النزاع بين القبائل وجماعة الحوثيين الزيدية المتمردة. وتهدّد الاشتباكات العنيفة بين الحوثيين والجماعة السلفية في محافظة صعدة بالانتشار وإذكاء النزاع الطائفي في المنطقة الشمالية من البلاد برمتها.

**اليمن في حاجة ماسّة اليوم إلى مقاربة للعدالة
يمكنها أن تحول دون تصاعد العنف وتشجّع المصالحة
الوطنية.**

وفي الجنوب، تكتسب دعوات الانفصال المزيد من الدعم والزخم. بالإضافة إلى ذلك، سيطر تنظيم القاعدة على المدن الرئيسية في محافظة أبين، ويبدو أنه يؤسّس لموطئ قدم في بعض المناطق في محافظة شبوة.¹ وفي الآونة الأخيرة، حاولت مجموعة مسلّحة يعتقد أنها ترتبط بتنظيم القاعدة الاستيلاء على مدينة رداع الاستراتيجية في محافظة البيضاء القبليّة، والتي لا تبعد سوى 100 ميل عن العاصمة صنعاء.²

الأهم من ذلك كلّ، هو أنه تم رفض المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية رسمياً من قبل الحوثيين، والحراك الجنوبي الانفصالي، وبعض جماعات الشباب الذين شعروا بأنهم استبعدوا أثناء عملية التفاوض الذي أدّى إلى توقيع المبادرة الخليجية. كل هذا يأتي مضافاً إلى التحديات الهائلة بالفعل لبلد تتشكّل فيه «العاصفة الكاملة لفشل الدولة»، وفقاً لما ورد في مؤشر الدول الفاشلة للعام 2009 الذي نشرته مجلة «فورين بوليسي»³.

إن اليمن اليوم في حاجة ماسّة، وأكثر من أي وقت مضى، إلى مقاربة للعدالة يمكنها أن تحول

دون تصاعد وتيرة العنف وتشجّع المصالحة الوطنية. ومن الهام، في هذا الإطار، التعرّف على واقع التعددية القانونية في البلاد، والفرص التي يمكن أن يوفرها النظام التقليدي القبلي لهذه العملية.

◀ نظرة جديدة إلى القبائل

غالباً ما يتمّ تجاهل أو تشويه دور القبائل في اليمن في وسائل الإعلام الغربية وأحياناً في وسائل الإعلام العربية والتحليلات السياسية العامة على حدّ سواء. إذ غالباً ما تُعتبر النظرة الشائعة اليمن بلداً يندم فيه القانون حيث قاومت القبائل، بوصفها وحدات سياسية صغيرة، وجود وامتداد الدولة إلى مناطقها. وتوصف هذه القبائل في كثير من الأحيان بأنها «مستقلة بشراصة» للدلالة على كرهها للدولة. ويُقال في كثير من الأحيان أنها تمنع امتداد مؤسسات الدولة في مناطقها. كما يُقال في كثير من الأحيان أن الدولة ضعيفة لأن القبائل تقاوم حضورها.⁴

لكن، على النقيض من هذا الافتراض التقليدي، فإن الحضور القوي للقبائل في اليمن يرجع إلى الفساد وضعف مؤسسات الدولة هناك. فالقبائل في اليمن توفر نظاماً اجتماعياً خارج النظام الرسمي. وتتصرّف القبائل والعرف القبلي، وفق تعبير الباحث السياسي دانيال كورستانج، بوصفها «ثاني أفضل البدائل عن دولة غائبة أو ضعيفة». والناس يرضون بالقبيلة لأنها توفر نموذجاً مبسطاً عن حكم القانون عن طريق تسوية النزاعات وتنظيمها.⁵

يعتبر فهم هذا الدور - دور القبائل - حاسماً في وضع مقاربة لبناء الدولة يمكنها أن تسهّل عملية الانتقال السياسي بطريقة تستجيب للطبيعة القبليّة المركّزة والتميّزة لليمن. وسيكون من الخطأ أن نهمل أو نتجاهل النظام غير الرسمي الذي توفره القبائل وأثره على النظام الرسمي في أي مرحلة انتقالية.

القبائل في اليمن ليست متنوّعة عرقياً، بل هي وحدات متجانسة ثقافياً. بيد أنها تشترك في أداء المهام نفسها، سواء من حيث دورها في تعزيز رفاهية أفرادها أو من حيث آليات وأنظمة إدارة النزاع.⁶ وبسبب عدم الاستقرار السياسي الذي عانى منه اليمن خلال فترات طويلة من تاريخه، فقد تصرّفت القبائل كدول، ووفّرت الاستقرار والدعم الاقتصادي لأفرادها.⁷ وعلى الرغم من أن بعض جوانب العرف القبلي قد ضُعفت، مثل حماية الأماكن العامة (تهجير) والطرق الرئيسة من العنف واحترام الهدنة والصلح، فإنها لا تزال فعّالة إلى حد ما، ولاسيّما في الشمال.

تمثّل البنية القبليّة الاجتماعية التي تقوم على المسؤولية الجماعية ومساءلة زعماء القبائل (الشيوخ) أمام مجتمعاتهم مفتاح النظام غير الرسمي. الشيوخ لهم درجات مختلفة من القوة والنفوذ والثروة، وفي العادة هم ليسوا «زعماء» لديهم سلطة على «أتباعهم». إذ لا يتمّ توارث مكانة الشيخ تلقائياً من الأب إلى الابن، كما أنه ليس من الضروري أن تحظى محاولات شخص ما لأن

يصبح شيخاً بالاحترام من جانب رجال القبيلة أو القبائل الأخرى. ويصبح الشخص شيخاً إذا ما اعترف به رجال قبيلته بوصفه شيخاً بعد أن تطلب مساعدته مراراً في حلّ المشاكل القبليّة، وببساطة فإن مجرّد طلب أبناء القبيلة خدمات من الشيخ هو مؤشّر هام على اعترافهم به بأنه شيخ. علاوة على ذلك، فإن صعود الشيخ وسقوطه من منصبه كشيخ لا يؤثر على البنية القبليّة، ولا يتمتع أي شيخ بسلطة مُطلّقة داخل قبيلته. بدلاً من ذلك، يكتسب الشيوخ شرعيتهم ومكانتهم من خلال قدرتهم على حلّ النزاعات وحماية مصالح القبيلة من دون اللجوء إلى الإكراه.⁸ وإذا ما أثبت الشيخ أنه غير قادر على الاهتمام بمصالح مجتمعه، فإن رجال القبيلة يلجأون ببساطة إلى شيخ آخر.⁹

التركيبة القبليّة ليست هرميّة، وليس هناك شيخ للقبيلة كلّها بل شيوخ «بارزون» يحصدون مكانتهم من خلال الاهتمام بمصالح جماعاتهم وتوفير خدمات حلّ النزاعات في مجتمعاتهم وبين القبائل.¹⁰ وتوجد هرمية لسلطة المشايخ فقط في نظام حلّ النزاعات حيث تمتلك الأطراف حق الاستئناف عندما لا ترضى بحكم المحكّمين. وفي العادة فإن الشيخ العادي، أو الشخصية الاجتماعية، يتوسّط كي تختار الأطراف الشخص المحكّم أو المحكّمين. ومن ثم يمنح نظام العرف القبلي الفرصة لأطراف النزاع للاعتراض على الحكم والاستئناف مرّتين لدى المستويات العليا للتحكيم القبلي قبل أن يصبح الحكم نهائياً وملزماً. وتطلق على شيوخ الاستئناف أسماء مختلفة - المراغة والمنهى والمنقضة - بحسب المنطقة الجغرافية.¹¹ هذا هو واقع الحال فقط في المناطق التي لديها تركيبة قبليّة قويّة حيث لا يزال شيوخ القبائل في حاجة إلى إظهار قدرتهم على خدمة مجتمعاتهم من أجل الحفاظ على تأثيرهم ومكانتهم كشيوخ.

وبالتالي يمكن تعريف القبيلة في اليمن بوصفها وحدة اجتماعية تكتسب شرعيتها من مجموعة من القواعد التقليدية التي تشكّل عقداً اجتماعياً بين أفراد القبائل، وكذلك بينها وبين مشايخها وقبائلها. وينظّم هذا العقد الاجتماعي، أو العرف القبلي، الشؤون العامة، ويحمي المصالح المشتركة، ويقدم الحماية والدعم الاقتصادي لأفراد القبيلة.

◀ الاستقرار والعرف القبلي

نجا اليمن من الأزمات في الماضي على الرغم من كل الصّعاب التي تمثّلت في: التحدّيات التدموية الحادّة، وتفاقم النزاعات، وانتشار الأسلحة، والفساد المستشري، وغياب سيادة القانون ومؤسسات الدولة. ويمكن أن يعزى بقاءه إلى الدور الذي يلعبه العرف القبلي، ولاسيما من حيث تسوية النزاعات، والحفاظ على النظام، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي. إذ يتم حلّ العديد من النزاعات التي تنشأ

لم يقتصر دور العرف القبلي على التعامل مع الصراعات المحلية فقط، لكنه لعب أيضاً دوراً أساسياً في منع تصاعد النزاعات السياسية.

نتيجة سوء إدارة التنمية والفساد والتنافس على الخدمات والموارد الطبيعية من خلال العرف القبلي. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة غير حكومية محلية في اليمن، فإن أكثر من 90 في المئة من النزاعات يتمّ منعها وحلّها باستخدام نظام القانون العرفي.¹² وعلى الرغم من أن العرف القبلي سابق للإسلام ونظام الدولة الرسمي في اليمن، فإنه لا يزال يتطوّر لأن طبيعة التاريخ الشفوي التي ينتقل عن طريقها هذا النظام تضمن استمراريته، حيث أن التاريخ الشفوي أكثر انفتاحاً للتفسيرات من القواعد المكتوبة الثابتة، ما يجعله مرناً ومستجيباً للتطورات والاحتياجات الجديدة. لم يقتصر دور العرف القبلي على التعامل مع النزاعات المحلية فقط، لكنه لعب أيضاً دوراً أساسياً في منع تصاعد حدّة النزاعات السياسية. على سبيل المثال، لعبت الوساطة والتحكيم القبلي دوراً هاماً في حلّ التوترات بين الأحزاب السياسية والخصوم السياسيين. فعندما اندلعت الاشتباكات بين قوات الحكومة ورجال قبائل الأحمر في حي الحصبية بصنعاء في أيار/مايو 2011، نجحت مجموعة من الوسطاء القبليين البارزين في منع تصعيد المواجهات مرّات عدّة. وضمتّ لجنة الوساطة شيوخاً بارزين من قبائل بكيل وحاشد وخولان، بالإضافة إلى شيوخ آخرين من مناطق مختلفة من البلاد، مثل مأرب وصعدة.¹³

غالباً ماتفضّل القبائل عدم المشاركة في النزاعات السياسية، لأنها تدرك أن من شأن ذلك أن يجلب القتال والعنف إلى مجتمعاتها. وقد تكون لزعماء القبائل انتماءات سياسية كأفراد، لكن في كثير من الحالات يتم وضع هذا

في بعض الحالات، أثبتت القبائل أنها أفضل حتى من الحكومة في الحفاظ على السلم.

الانتماء جانباً كي لاتمتدّ النزاعات السياسية إلى المناطق القبلية فتؤدّي إلى تصعيد النزاعات القبلية المعقّدة هناك بالفعل. على سبيل المثال، في آذار/مارس 2011، اضطرّ محافظ مأرب إلى مغادرة المدينة بعد أن قتل حراسه بالرصاص أحد المتظاهرين من قبيلة عبيدة وهرع مئات المسلحين من قبيلة جهم، التي ينتمي إليها المحافظ، إلى مبنى مكتب المحافظ. حاصر مسلحون من قبيلتي الأشراف وعبيدة - مدينة مأرب جزء من منطقتيها - المبنى. وبسبب قلقهم إزاء هذا الوضع، قرّر زعماء قبيلتي جهم والأشراف وضع خلافاتهم السياسية جانباً والابتعاد عن النزاع بين المعارضة والنظام. وسرعان ماتم احتواء الموقف وانسحب رجال قبائل جهم إلى منطقتهم.¹⁴

ساعد العرف القبلي أيضاً في منع تصاعد النزاعات الطائفية الناشئة. ففي منطقة دماج في صعدة، نجحت لجنة وساطة قبليّة من قبيلة حاشد في إرساء هدنة بين السلفيين وجماعات الحوثي بعد شهور من الاشتباكات العنيفة التي قتل فيها المئات.¹⁵

في بعض الحالات، أثبتت القبائل أنها أفضل حتى من الحكومة في الحفاظ على السلم. فعندما تدهور الوضع الأمني في المناطق القبلية في الأشهر الأولى من الاحتجاجات، انسحبت القوات الحكومية من الطرق الرئيسية وتعرّض الكثير من المسافرين إلى النهب وسرقة السيارات في بعض

الأحيان. بعدها نشرت القبائل مسلّحها على نقاط التفتيش التي كان الجيش يسيطر عليها، وتمكّنت من تأمين معظم الطرق. وفي أعقاب مغادرة محافظ مأرب المدينة، تعاون زعماء قبليون من قبيلتي الأشراف وعبيدة مع المسؤولين المحليين من أجل التوصل إلى اتفاق لتقاسم المسؤولية في ظل عدم وجود تمثيل حكومي رسمي. وفي محافظة شبوة، عقدت قبيلة خليفة اتفاقاً مع قوات الأمن يقضي بتشكيل لجان محلية وتقاسم المسؤولية عن تأمين المرافق الحكومية. وفي محافظة الجوف، أدّت وساطة قبلية قام بها زعماء قبليون من منطقتي شبوة والجوف إلى وقف العنف بعد مقتل المئات في اشتباكات بين الحوثيين والقبائل المحلية.

بشكل عام، شهدت المناطق القبلية انخفاضاً ملحوظاً في أعمال العنف خلال العام 2011، على الرغم من أن الأسباب الحقيقية تبقى موضع نقاش.¹⁶ بعض أبناء القبائل عزوا السبب في ذلك إلى انشغال القبائل بالوضع العام في اليمن. ويربط آخرون انخفاض مستوى العنف إلى حقيقة أن القبائل تولّت المسؤولية الكاملة عن، والإشراف على، شؤونها. ومع ذلك، يقول آخرون أن السبب الرئيس هو أن الأموال التي تتدفّق عادة من المسؤولين الحكوميين الفاسدين على القبائل من أجل تأجيج النزاع قد نضبت.

القبائل أيضاً معادية للإيديولوجية بصورة فطرية، وهي تخشى تأثير الجماعات المتطرّفة، مثل القاعدة، التي تسعى إلى استبدال الثقافة القبلية والبنية الاجتماعية بقيادة جدد وأجندات جديدة. وقد أدّى فشل صانعي القرار في الغرب في إدراك هذا الأمر، وفي العمل مع القبائل، إلى الحدّ من الجهود لمقاومة تنظيم القاعدة.

برز أحد الأمثلة على ذلك في كانون الثاني/يناير 2012، عندما استولى مئات المتشدّدين من أنصار الشريعة، وهي

جماعة يُزعم أن لها صلات بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، على القلعة القديمة ومسجد العامرية في قلب ردا، وأطلقوا سراح مئات السجناء من السجن المركزي. وبسبب قلقها إزاء هذا الوضع، وضعت القبائل في منطقة ردا الأوسع استراتيجية متعدّدة الجوانب لمنع المتشدّدين من السيطرة على المدينة. ونشرت القبائل الكبيرة، مثل قيفة والحطيمة وآل سرحان، مسلحين لحراسة المباني الحكومية والمواقع العسكرية والأمنية، بحيث لا يتمكّن المتشدّدون من الاستيلاء على تلك المباني. كما حاصرت المسلحين لمنعهم من التوسّع في المدينة. في الوقت نفسه، بدأت لجنة الوساطة القبلية التي ضمّت محكّمين قبليين بارزين من ردا ومحافظة ذمار، مفاوضات مكثّفة مع المسلحين وتمكّنت في نهاية المطاف من إقناعهم بالمغادرة. وتوقّفت قبيلة زعيم جماعة أنصار الشريعة طارق الذهب، الذي قاد المسلحين إلى ردا، عن توفير الحماية له لأنه ارتكب عملاً مشيناً وحرّمته من

القبائل أيضاً معادية للإيديولوجية بصورة فطرية، وهي تخشى تأثير الجماعات المتطرّفة، مثل القاعدة. وقد أدّى فشل صانعي القرار في الغرب في إدراك هذا الأمر، وفي العمل مع القبائل، إلى الحدّ من الجهود الغربية لمقاومة تنظيم القاعدة.

الغطاء القبلي الذي كان هو وبعض المتشددين يعتمدون عليه. وقد قتل على يد واحد من إخوته الأكبر سناً، وهو زعيم قبلي، في منتصف شباط/فبراير الماضي.

على الرغم من أنه كان في وسع القبائل أن تطرد المتشددين بالقوة، إلا أنها اختارت التفاوض بدلاً من ذلك، إذ تدرك القبائل أن العنف سيؤدي ببساطة إلى تفاقم النزاعات القبلية الحالية في مناطقهم. ومع ذلك، لم تحقق القبائل مثل هذا النجاح في أماكن أخرى من البلاد، وهو ما يبدو صحيحاً خصوصاً في المناطق الأقل قبليّة. على سبيل المثال، كان من المستحيل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض في محافظة أبين عندما استولى عليها المتشددون في أيار/مايو 2011، لأن التركيبة القبلية والحكومة هناك ضعيفتان.

على أساس أكثر روتينية، يساعد نظام حل النزاعات القبلية على إدارة النزاعات حول الخدمات التنموية والموارد الطبيعية، والنزاعات بين الشركات والمجتمعات المحلية. وهو في هذا الصدد، يساعد على احتواء ومنع تصاعد العديد من النزاعات التي قد تتحول إلى نزاعات عنيفة. بموجب العرف القبلي، من المفترض أن تكون الأماكن التي تخدم المصلحة العامة، مثل المساجد والمدارس والمستشفيات والأسواق، ملاذات آمنة (مناطق مهجرة) حيث لا تتقاتل القبائل ولا تجوز أعمال العنف فيها. أحياناً يمكن أن تكون المدن والقرى أيضاً مناطق مهجرة. وبحسب التقاليد والأعراف، فإن المناطق التي يسكنها الشيوخ البارزون يجب أن تحترم كمناطق مهجرة، بحيث يسهل على أولئك الذين يريدون المساعدة في حل النزاعات من هؤلاء المشايخ الوصول إليهم. على سبيل المثال، قرية الروض في محافظة الجوف منطقة مهجرة لأن فيها سوقاً كبيرة ويسكن فيها شيخ المراغة البارز محمد العجي.

القانون العرفي والنظام الرسمي

القانون العرفي القبلي هو المهيمن في المناطق القبلية، وغالباً ما يفضل اليمنيون في المناطق الحضرية استخدامه على نظام المحاكم الرسمي. فهو أكثر سهولة وفاعلية وأسرع بكثير من النظام الرسمي.¹⁷

علاوة على ذلك، فإن الناس لا يتشجعون للجوء إلى الحكومة بسبب الفساد والمحاباة وانعدام النزاهة وعدم الكفاءة، بالإضافة إلى طول الإجراءات القضائية وعجز الحكومة عن تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم. وقد وُجّهت انتقادات للحكومة على خلفية تقديمها دفعات مالية للأفراد الذين يسبّبون النزاعات (المخربّين) في محاولة لإقناعهم بعدم

القانون العرفي القبلي هو المهيمن في المناطق القبلية، وغالباً ما يفضل اليمنيون في المناطق الحضرية استخدامه على نظام المحاكم الرسمي.

قطع الطرق، على سبيل المثال، أو التسبّب في مشاكل للشركات أو المنظمات التنموية.¹⁸

تعترف الحكومة اليمنية بالعرف القبلي، وتلجأ أحياناً إلى القبائل لحل النزاعات المعقدة، ولاسيما بين الحكومة والقبائل وبين القبائل والشركات العاملة في المناطق القبلية. كان هذا هو واقع الحال في أيار/مايو 2010، عندما قُتل نائب محافظ مأرب في هجوم طائرة بدون طيار. وقد طلب الرئيس السابق صالح نفسه تدخل لجنة للوساطة ضمّت شيوخاً بارزين من محافظة مأرب لاحتواء صدام محتمل بين القوات الحكومية وبين القبائل.¹⁹

في نظام المحاكم الرسمية، كان قانون التحكيم الذي صدر في العام 1992 يمثّل خطوة أولى نحو دمج عمليتي المصالحة القبلية وإدارة النزاع في النظام القانوني للدولة. يعترف قانون التحكيم رسمياً بالتحكيم القبلي بوصفه آلية تسوية منازعات بديلة. ويقترح القاضي يحيى الماوري، وهو عضو في المحكمة العليا ومحكم قبلي بارز في اليمن، إضافة مواد إلى قانون التحكيم لدمج عناصر معينة من النظام التقليدي في النظام الرسمي، وتعزيز الشراكة بين الدولة والقبائل في تطبيق القانون.²⁰ على النقيض من التصوّر السائد، أشار زعماء القبائل إلى أنهم سئموا من النزاع، وأنهم يودّون أن يروا دولة فاعلة ومؤسسات سيادة القانون في مناطقهم. وهذا يرجع إلى حدّ كبير إلى حقيقة أن عدد النزاعات وتدهور الأوضاع الأمنية قد طغيا على قدرتهم على التعامل مع النزاعات المحليّة. بالإضافة إلى ذلك، يخاطر زعماء القبائل وقبائلهم، في بعض الأحيان، بالدخول في نزاع في إطار عملية تطبيق الأحكام أو حماية المناطق المهجرة الواقعة داخل مناطقهم، حيث تعتبر أي جريمة ضدّ أي شخص أو حيوان ضمن تلك المناطق المهجرة جريمة ضدّ القبيلة التي تحميه.

◀ حل النزاعات القبلية

خلافاً للنظام الرسمي، يقوم العرف القبلي على بناء الإجماع والحفاظ على العلاقات. إذ يكمن مفتاح التقاليد القبلية في الشفافية والمساءلة والتضامن والمسؤولية الجماعية، وحماية المصالح العامة والضعفاء، وتقديم مصالح المجتمع على مصالح الفرد والتعاطف والتسامح. كما أن الحوار وثقافة الاعتذار جزء لا يتجزأ من ممارسة وطقوس العرف القبلي. هذا النظام متطور ومنظم للغاية، حيث تنطوي عمليات إدارة النزاع القبلي على قدر كبير من المفاوضات والحوار لضمان أن تكون أطراف النزاع راضية بالحلّ.

يتم تشجيع التسامح والعفو في جميع مراحل العملية. ومن الناحية القبلية، فإن الاعتراف أو الاعتذار يمثّل خطوة هامة لتخفيف التوتر والتخلّص من المشاعر السلبية، ما يمهد السبيل أمام عملية تسوية بناءً للنزاعات يتم فيها تشجيع الأطراف على التركيز على مصالحهم الخاصة، ومصالح المجتمع أيضاً. وكوسيلة للطلب من المظلوم أو من قبيلته التحكيم في عملية تسوية أحد النزاعات، يعطي أحد رجال القبيلة، أو الشيخ الذي يمثّله، «بنادق الصواب» للشخص الذي تعرّض إلى الظلم. ووفقاً

للتقاليد القبليّة، فإنّ هذا التقليد هو بمثابة اعتراف بالخطأ / الجريمة. في المقابل، يظهر الطرف الآخر كرمه القبليّ الصادق من خلال قبول الوساطة ومنح العفو في بعض الأحيان، أو تقليص حجم التعويضات المطلوبة²¹.

يتعامل نظام إدارة النزاع القبليّ عادة مع النزاعات في مرحلة مبكّرة، عندما لا تكون عنيفة، بيد أن لديه أيضاً آليات لتسوية النزاعات عندما تصبح عنيفة. وعلى الرغم من أن النظام يعتمد بشكل كبير على التحكيم، فإنه يستخدم أيضاً التفاوض والوساطة. عندما تستشعر القبائل أن ثمة نزاعاً يعتمل بين العائلات أو الأفراد، يسارع الشيوخ من القبيلتين إلى احتوائه قبل أن يتفاقم. يجمع الشيوخ أطراف النزاع بهدف التفاوض وتسوية الخلافات. وعادة مايسهّل الشيوخ أو الشخصيات الاجتماعيّة التي يخولها كل طرف بتمثيله عملية التفاوض.

وإذا لم تنجح هذه العملية، يمكن لشيخ من قبيلة ثالثة الشروع في عملية وساطة، بحيث إذا أصبح النزاع عنيفاً، فإنه يجعل الطرفين يوافقان على وقف إطلاق النار لفترة قصيرة. ويساعد على التحضير لعملية التحكيم عن طريق جعل كل طرف يختار محكماً أو عدداً من المحكّمين. وبعد أن يتم ذلك، ينتهي دور الوسيط ما لم يقم أحد الأطراف باختياره أو تختاره الأطراف كلها لإتمام عملية التحكيم. ويصدر المحكّم أو المحكّمون حكماً بعد عملية طويلة تتضمّن فحص الأدلة وإجراء حوار وعقد جلسات منفصلة (برزة) مع كل طرف من أطراف النزاع على حدة. ولكلّ طرف الحقّ في استئناف الحكم مرّتين أمام شيوخ قبليّين آخرين قبل أن يصبح نهائياً وملزماً.

يتوقّر للعرف القبليّ آلية قوية لتنفيذ أحكام المحكّمين، تقوم أساساً على المسؤوليّة والعمل الجماعيّين. وتستلزم كلّ مرحلة من مراحل عملية إدارة النزاع تقديم الأطراف ضمانات إلى الوسطاء والمحكّمين. ويمكن أن تكون هذه الضمانات على شكل خناجر (جنابي)، أو أموال يتم تقديمها باعتبارها رمزاً للالتزام الطرفين بتنفيذ حكم المحكّم. بالإضافة إلى ذلك، يطلب من الأطراف تقديم شيوخ قبائل لهم مكانة واحترام في المجتمع بحيث يكونون بمثابة ضمّناء عن أطراف النزاع لتنفيذ الحكم. إذ إنّ أيّ إساءة يرتكبها أيّ من أطراف النزاع تمثّل إهانة للمحكّمين والضمّناء وتكون عقوبتها شديدة. في نهاية المطاف، القبائل هي المسؤولّة عن تصرّفات أفرادها وعن إرغامهم على تنفيذ الأحكام. فإذا لم يلتزم أحد أفراد القبيلة بالحكم، فقد يحرم من حقوقه، بما في ذلك الحماية وتقديم الدعم بوصفه فرداً في قبيلته.

التحديات والضغوط التي تواجه العرف القبلي

طرحت التغييرات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي شهدتها المناطق القبليّة على مدى العقود الماضيّة، تحديات جديدة أمام العرف القبليّ أدّت إلى تفويض فعاليّته وقدرته على التعامل

مع النزاعات. وقد أسفر ذلك عن تفاقم في النزاعات القبلية، وساهم في بعض الأحيان في تدهور الأمن في تلك المناطق.

تعدّ الفجوة بين الأجيال أحد أكبر التحديات التي تواجه العرف القبلي. إذ يعاني اليمن من كثرة أعداد الشباب، والأجيال الشابة لديها فهم والتزام أقلّ بالتقاليد القبلية. فالشباب عادةً ضعيفو التعليم وفرصهم محدودة، ما يجعلهم عرضة إلى الانخراط في أعمال العنف والنزاع.²² ويشكو شيوخ القبائل من أن الشباب، أو «الجفارين» في اللغة المحلية، ينتهكون أحياناً الأعراف المحلية التي ساعدت على منع النزاعات واحتوائها على مدى قرون. بعض الشباب ينتهكون الأعراف القبلية،

ويرتكبون أعمالاً تعتبر «عيباً أسود» في أعراف القبائل لأنهم يُخلّون بالنظام والسلم الاجتماعي. وتشمل مثل هذه الجرائم انتهاك المناطق المهجرة وقطاعات الطرق وعمليات الخطف وقتل الرجال وهم برفقة النساء أو الأطفال (وفقاً للتقاليد القبلية، يحظر إيذاء المرأة أو الرجل الذي ترافقه امرأة حتى خلال النزاعات)، وعمليات الثأر. بعض الشباب متورطون في العصابات وأعمال التهريب.³² وقالت زعيمة قبلية من محافظة الجوف عن الشباب إنهم «شيوخ أنفسهم»، في إشارة

طرحت التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المناطق القبلية على مدى العقود الماضية تحديات جديدة أمام العرف القبلي أدت إلى تقويض فعاليته وقدرته على التعامل مع النزاعات.

إلى أي مدى أصبح من الصعب على القبائل وزعماء القبائل السيطرة على الشباب.²⁴

يمكن أن يُعزى إضعاف العرف القبلي أيضاً إلى تلاعب الحكومة بالتركيبة القبلية لتحقيق مكاسب سياسية. وقد أتبع النظام اليمني مقاربتين مختلفتين تجاه القبائل كوسيلة لترسيخ سلطته: إدراج الشيوخ في شبكة المحسوبية له، وتمكين شيوخ جدد بغرض إضعاف الشيوخ الذين لم يقبلوا في المشاركة في الفساد السياسي. ويتم دعم هؤلاء القادة الجدد بالمال والنفوذ السياسي، بحيث يبقون أوفياء ويحرسون مصالح النظام. أما الشيوخ الذين لم يصلوا إلى مواقع قيادية في الحكومة، فهم مشغولون في محاولة ترسيخ علاقاتهم مع مجتمعاتهم والحفاظ على مكانتهم فيها، ما يشدّد قدرتهم على محاولة الحصول على أي دور سياسي.²⁵

تم منح بعض الشيوخ مخصصات مالية، ومناصب في الحكومة والجيش، وتوفير منح دراسية لأبنائهم للدراسة في الخارج، وغيرها من المنافع. اشترى بعض هؤلاء منازل فاخرة في صنعاء وهم يقضون معظم وقتهم هناك، وهو ما يبعدهم عن مجتمعاتهم المحلية. وعلى الرغم من أنهم لازالوا يشاركون في حلّ النزاعات في مجتمعاتهم، فإن ثمة شعوراً متزايداً بين السكان المحليين بأن شيوخ القبائل يستغلّون مواقعهم لخدمة مصالحهم الشخصية وليس لخدمة مصالح مجتمعاتهم.²⁶

صدّرت الدولة إلى المناطق القبلية نظاماً فاسداً، يقوم على المحسوبية ومحاباة الأقارب، ويحابي الأفراد، في حين يترك المجتمع الأوسع محروماً من الخدمات الأساسية. وتشجّع الحكومة الممارسات

الدخيلة التي تنتهك الأعراف القبليّة. في مأرب، على سبيل المثال، لم تبدأ القبائل بخطف الناس وعمل قطاعات في الطرق إلا عندما اكتشفت أن القبائل من صنعاء وعمران، وهي مناطق تتميز بتركيبة قبليّة ضعيفة، استطاعت الحصول على منافع من الحكومة بعد أن قامت بخطف الأجانب وقطع الطرق.²⁷ ومع مرور الوقت، أصبح هذا هو الأسلوب الذي تستخدمه القبائل للضغط على الحكومة لتقديم الخدمات الموعودة وتلبية احتياجات مجتمعاتهم.²⁸

علاوة على ذلك، ثمة شعور قوي بين أبناء القبائل بأن النظام اليمني يحاول تصوير القبائل على أنها تشكّل عقبة أمام التنمية، وذلك من أجل الحصول على الأموال من الحكومات الغربية، وغالباً ماتذهب تلك الأموال إلى جيوب أفراد في النظام. ويشعر أبناء القبائل بأن الحكومة تتجاهل الأمر عمداً عندما يتم تحويل المنافع من النفط والغاز، الذي يتم استخراجها من المناطق القبليّة، على الأفراد والمدن في حين تبقى القبائل محرومة من الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه. وثمة استياء متزايد بين القبائل حول قيام الحكومة، وسماحها، بتوجيه ضربات جوية تستهدف ما يعتقد أنهم أعضاء في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة، والتي أسفرت عن مقتل عشرات المدنيين الأبرياء في المناطق القبليّة منذ كانون الأول/ديسمبر 2009، بما فيهم نائب محافظ مأرب²⁹.

يتميّز النظام السياسي الذي عرفته القبائل بأنه نظام يصبح فيه النفوذ السياسي وسيلة للقوة وجمع الثروة غير الخاضعة إلى المساءلة. وقد أثارت المنافسة السياسيّة غير العادلة اشتباكات عنيفة بين القبائل خلال الدورات الانتخابية السابقة. في رداً، على سبيل المثال، أدى اشتباك بدأ بسبب المنافسة بين المرشحين لعضوية أحد المجالس المحليّة في العام 2006 إلى نزاع قبلي قتل فيه ما لا يقل عن 47 شخصاً. وقد تم الإبلاغ عن وقوع أعمال عنف تتصل بالانتخابات في مناطق الجوف ومأرب وعمران وذمار وغيرها من المناطق القبليّة أيضاً.

تشمل الأسباب الأكثر شيوعاً للنزاع بين القبائل النزاعات على الحدود، التي تختلف فيها قبيلتان حول حدود أراضيها، والنزاعات على الأراضي المشاع السابقة، والنزاعات على استخدام الأراضي، بما في ذلك المراعي وتوزيع المياه، والخلافات حول إدارة المياه والوصول إليها، وتكون في العادة على الآبار أو مصادر المياه الأخرى مثل الأودية (مجري الأنهار الجافة التي تعتبر هامة خلال موسم الفيضان). وتسببت الخلافات حول مشاريع التنمية أيضاً في حدوث النزاعات، كما هو حال وجود شركات النفط والغاز.³⁰ وفي الواقع، حدثت زيادة مطردة في النزاعات القبليّة منذ العام 1990 في المناطق القبليّة في مأرب والجوف وشبوة.³¹

يتمثّل التحديّ الآخر في أنه بينما أثبت العرف القبلي أيضاً قدرته على احتواء النزاعات العنيفة، فإنه لا يبدو أن لديه قدرة قوية على التعامل مع قضايا الثأر. فالثأر يديم النزاع حتى لو تمّ حلّ النزاع الأصلي الذي تسبّب في النزاع. على سبيل المثال، بدأ نزاع في العام 2003 بين قبيلتي جهم والجدعان، وهما من القبائل الخمس الرئيسيّة في محافظة مأرب، بنزاع على الأرض تطوّر إلى عنف ثم إلى ثأر.

وعلى الرغم من أن الشيوخ البارزين تمكّنوا من حلّ النزاع على الأرض الذي فجّر النزاع، فقد بقيت مشكلة الثأر من دون حلّ. في قضية أخرى في الجوف، تم حلّ السبب الأصلي لنزاع عمره حوالى مئة سنة بين قبيلتين فرعيتين هما آل كثير والفقمان في العام 2008، ولكن بسبب الثأر، لم تتمكّن القبائل من التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع.

تلجأ القبائل عادة إلى التوصل إلى صلح للحيلولة دون وقوع اشتباكات عنيفة وعمليات ثأر، وعادة ما يتم تجديد الصلح كل عام. لكن في بعض الحالات تفشل القبائل في التفاوض على التوصل إلى صلح. ومن ثم يجد رجال القبائل صعوبة في التحرك خارج مناطقهم القبلية حيث لا يمكن ضمان حمايتهم، الأمر الذي يحدّ من فرص حصولهم على التعليم والخدمات الأخرى.

الأعراف التقليدية لوقف العنف، مثل حظر إيذاء الرجال غير المسلحين، وحماية المرافق العامة من النزاع، أخذت في الانهيار أيضاً. وفي هذه الأيام، تبدو القبائل أكثر تردداً في حماية الأماكن العامة لأنها تخشى من احتمال جرّها إلى نزاع في سياق عملية حماية هذه الملاذات الآمنة. حدث هذا في مأرب، عندما غزا بضعة رجال من قبيلة آل يسلم مستشفى الجوبة، سعياً إلى قتل رجل هناك. كان المستشفى يخضع إلى حماية قبيلة فرعية هي آل مسلي كملاذ آمن، وفي سياق عملية حماية الملاذ الآمن، دخل آل مسلي في نزاع مع آل يسلم وأدى هذا النزاع إلى مقتل شخصين على الأقل من القبيلتين.³²

الخاتمة

تناقض الأدلة المقدّمة أعلاه حول الدور الذي قامت به القبائل في اليمن افتراضين رئيسيين: أن اليمن بلد بلا قانون، وأن القبائل والعرف القبلي يقوّضان الاستقرار وبناء الدولة. على العكس من ذلك، في بلد مثل اليمن، حيث الدولة ضعيفة، يمكن للعرف القبلي - ولاسيما آليات حلّ النزاعات القبلية - أن يساعد في تعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار، وحتى في بناء الدولة. وفيما تحاول الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة اليمن في عملية الانتقال الحرجة وبناء الدولة، فإن واضعي السياسات وممارسيها في حاجة إلى استكشاف السبل التي يمكن للنظام التقليدي من خلالها أن يكمل هذه العملية ويعززها. فقد لعبت القبائل دوراً هاماً في منع النزاعات وحلّها، والحفاظ على النظام، وتعزيز السلام والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي. وهذا يبرهن، على عكس التصور السائد، أن القبلية والعرف القبلي كانا في الواقع السبب في تماسك هذا البلد في العقود الأخيرة.

في حين تتحرّك الحكومة اليمنية الحالية بصعوبة من أجل معالجة الآثار الأكثر إلحاحاً لنحو سنة كاملة من الاضطراب السياسي والجمود، فضلاً عن عقود من الفساد والنزاعات السياسية،

فإن شرعيتها أصبحت موضع تشكيك من جانب بعض اللاعبين السياسيين الرئيسيين، وأهمهم الحوثيون في الشمال والحراك الجنوبي في الجنوب، ما يثير مسألة مخاطر فشل الحكومة وخطة الانتقال برمتها. وسيتمتع نجاح المصالحة الوطنية، والتي تشكل أساساً هاماً لبناء الدولة، على مستوى الثقة القائمة بين الأطراف السياسية في البلاد. إذ لا يكفي الاعتراف فقط بالمظالم على أمل تشجيع اللاعبين السياسيين على المشاركة في الحوار الوطني، بل يحتاج هؤلاء اللاعبون إلى الشعور بأنه يتم التعامل معهم كشركاء على قدم المساواة ولديهم تأثير، وأنهم لن يكونوا مرة أخرى ضحايا للتلاعب والتهميش السياسي. يُقال الكثير عن العدالة الانتقالية بوصفها نموذجاً لمعالجة

هذه المسألة، لكن لم يبذل سوى القليل من الجهد لتأطير ذلك بطريقة تلائم البيئة المحلية. وتقوم العدالة الانتقالية على الحوار والمصالحة وتضميد الجراح والتعويض والصفح والتسوية، وهي قيم مفروسة في العرف القبلي.³³

مع وجود مجتمع مدني ضعيف، فإن الوسطاء القبليين هم على الأرجح اللاعبون المحايدون الأنسب في اليمن الذين يمتلكون القدرة على تقديم وساطة راقية ومتطورة يمكن أن تحظى بالقبول من جانب معظم الجماعات السياسية.

ولذلك، من الهام استكشاف السبل التي يمكن للعرف القبلي من خلالها أن يساعد في تعزيز المصالحة الوطنية والحوار حول مسألة الوساطة.

في كثير من الأحيان، تسهم القواعد والأحكام القبلية في منع وحل النزاعات حول التنمية والموارد الطبيعية، والتي قد تصبح بخلاف ذلك عنيفة. ومع ذلك، أصبحت تلك النظم أقل قدرة على التعامل مع الضغوط الناجمة عن النزاعات وتدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية. ونظراً إلى النزاعات السياسية الراهنة والمشاكل التنموية الأمنية الكبيرة، فإن من غير المحتمل أن يشهد اليمن وجود مؤسسات فاعلة في الدولة لعقود تالية. وهكذا فإن فراغ السلطة في تزايد، بين مؤسسات الدولة الناشئة التي تشق طريقها بصعوبة، وبين النظام التقليدي الذي يتضعع. ولذا فإن سد هذه الفجوة أمر بالغ الأهمية لضمان حدوث عملية انتقال سلمية ومنظمة، والمساعدة في منع حصول تفكك سياسي. يمكن لليمن أن يبدأ تلك العملية من خلال إجراء تقييم معمق ومناقشات مكثفة تشمل خبراء في مجالات العدالة والقانون والعرف القبلي. ويمكن تقديم توصيات هؤلاء الخبراء في حوار وطني يشارك فيه اللاعبون السياسيون الرئيسيون والمجتمع المدني، وصنّاع القرار.

يسير تطوّر العدالة في العالم المتقدّم في اتجاه الوساطة الإلزامية، والعدالة التصالحية، والآليات المجتمعية لتعزيز الفعالية والحدّ من الضغوط على نظام المحاكم الرسمية. وقد وفّرت الآليات المجتمعية الأصيلة نظاماً للعدالة لائقاً ومناسباً لليمنيين في المناطق القبلية. ومن الواضح أن تلك

في بلد مثل اليمن، حيث الدولة ضعيفة، يمكن للعرف القبلي - ولاسيما آليات حل النزاعات القبلية - أن يساعد في تعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار، وحتى في بناء الدولة. وعلى عكس التصوّر السائد، إن القبلية والعرف القبلي كانا في الواقع السبب في تماسك هذا البلد في العقود الأخيرة.

الآليات العرفية غير الرسمية لتسوية النزاعات ستكون هامة لأي إصلاحات في قطاع العدالة في اليمن. وكما قالت روبن مدريد، المديرية السابقة لفرع اليمن في المعهد الوطني الديمقراطي، إنه «من المؤسف أن صناع السياسة الغربية لا يقرّون، مثلما أن النخبة السياسية في اليمن لا تعترف، بأن الخلافات المجتمعية تترك النظام القضائي في الغرب، وأنه يتم اللجوء إلى الوساطة الخاصة على نحو متزايد لتسوية النزاعات الخاصة».³⁴

ليس بالضرورة أن تكون عملية بناء الدولة في تعارض مع النظام التقليدي. وفي الواقع، قد يكون الحفاظ على نظام العدالة التقليدي في بعض الأحيان أفضل وسيلة لتوطيد سيادة القانون والحفاظ عليها.³⁵ ومع ذلك، يجب أن تكون استراتيجيات إشراك القبيلة مصحوبة بالتزام قوي من جانبها لبناء مؤسسات الدولة.³⁶ كما هو الحال بالنسبة إلى أفغانستان، فقد ساعد دمج الآليات التقليدية في النظام القضائي الرسمي في توسيع قدرة الدولة على الوصول إلى مواطنيها. في ليبيريا، على سبيل

المثال، ثمة اعتراف متزايد بأن الانخراط الإيجابي للعدالة العرفية أسهم في تعزيز الاستقرار وسدّ الثغرات الناجمة عن ضعف القدرة في نظام الدولة.³⁷ يدرك المتخصصون في مجال سيادة القانون وزعماء القبائل البارزون في اليمن أن ثمة حاجة إلى خلق فهم مشترك للنظام العرفي، والاستفادة من الأعراف القبلية من أجل تعزيز التنمية وسيادة القانون.³⁸

لكي تكون أي محاولة للقيام بعملية دمج فعّالة وحساسة تجاه النزاعات، لا بدّ أن يقودها اليمنيون وأن يمتلكوا زمامها.

تطوي المشاركة مع القبائل والنظام العرفي على بعض المخاطر. ويمكن لعدم فهم ديناميكيات علاقات القوى والساحة السياسية المحلية أن يفاقم النزاعات القائمة أو يخلق نزاعات جديدة. وإذا لم تتم مقارنة بالأمر بعناية، فإن إشراك زعماء القبائل سياسياً يمكن أن يخلق آليات أو ديناميكيات جديدة قد تهدد بتقويض مساءلة هؤلاء القادة في مجتمعاتهم وإمكانية الوصول إلى العدالة التي كان السكان المحليون يتمتعون بها من خلال العرف القبلي. ولكن ثمة احتمال لإمكانية تجنب حدوث ذلك من خلال دمج العرف القبلي بالنظام الرسمي.

في حين أن دروس الدمج بين النظام الرسمي والنظام العرفي المستفادة في البلدان الأخرى قد تكون مفيدة، إلا أن من الهام عدم افتراض أن كل هذه الدروس تنطبق بالضرورة على اليمن. إذ ينبغي تحديد وصياغة عملية الدمج من خلال تقييم متعمق يبحث في الفرص التي قد توفرها، فضلاً عن محدوديّتها والمخاطر التي تتطوي عليها وسبل التخفيف من تلك المخاطر. ولكي تكون أي محاولة للقيام بعملية دمج فعّالة وحساسة تجاه النزاعات، فلا بدّ أن يقودها اليمنيون وأن يمتلكوا زمامها.

ملاحظات

- 1 «من عزان إلى زنجبار نصف شهر مع أنصار الشريعة»، مأرب برس، 3 كانون الأول/ديسمبر 2003، http://marebpress.taiz_press.net/news_details.php?sid=38305
- 2 مسلحو القاعدة يتوافدون إلى رداع لمبايعة الذهب أميراً له، إمارة رداع الإسلامية، وقبائل المحافظة تتوافد لصدّ الجماعات الجهادية، كما أورد موقع مأرب برس، 15 كانون الثاني/يناير 2012، http://marebpress.taiz_press.net/news_details.php?sid=39670&lng=arabic.
- 3 «Failed States Index 2009», Foreign Policy, http://www.foreignpolicy.com/articles/2009/06/22/the_2009_failed_states_index
- 4 Daniel Corstange, Tribes and the Rule of Law in Yemen (College Park, Md.: Department of Government and Politics, 2008), 13, <http://www.bsos.umd.edu/gvpt/corstange/doc/corstange-tribes.pdf>
- 5 المصدر السابق.
- 6 محمد الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية (القاهرة، منشورات مدبولي، 2004).
- 7 رشاد العلمي، القضاء القبلي في اليمن، (صنعاء، دار الوادي، 1988).
- 8 Regime and Periphery in North Yemen: The Houthi Phenomenon, National Defense Research Institute, 2010, available at http://www.rand.org/pubs/monographs/2010/RAND_MG962.pdf
- 9 مقابلة مع علي الصلاحي، شاب من قبيلة آل الصلاحي الفرعية في مأرب، 2 كانون الثاني/يناير 2012.
- 10 الظاهري، الدولة والمجتمع.
- 11 لقاء الكاتبة مع زعماء قبليين من محافظتي مأرب والجوف، 2008.
- 12 «Conflict Resolution in Yemen Today, a Report for the German Development Cooperation», GTZ discussion paper, 2006. The same thing is confirmed by tribal leaders and citizens the author has been working with since 2005.
- 13 لجنة الوساطة تنجح في وقف إطلاق النار بالحصبة، مأرب برس، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2011، http://marebpress.taiz_press.net/news_details.php?sid=37228
- 14 مقابلة مع يحيى الزبيدي عضو مجلس محافظة مأرب وزعيم قبيلة جهم، 30 كانون الأول/يناير 2012.
- 15 هدوء في دماج بعد وقف إطلاق النار، مأرب برس، 21 كانون الأول/ديسمبر 2011.
- 16 يظهر تقرير أعده مركز أبعاد أنه تم الإبلاغ عن 25 حالة ثأر فقط بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2011، وهو أقل من المتوسط الشهري للحالات المبلغ عنها في العام 2010. ويمكن الاطلاع على ملخص للتقرير على الموقع التالي: http://www.abaadstudies.org/show_n.asp?sub_no=78&sub_sec=2&sub_date=9/17/2011.

- 17 العليمي، القضاء القبلي في اليمن.
- 18
- «Baseline conflict assessment in Mareb, Aljawf, Shabwa, and Albaidah governorates,»
Partners Yemen and Partners for Democratic Change International, 2011.
- 19 عبدالحكيم العفيري، نائب المدير، «شركاء اليمن»، والخبير في القبائل والنزاعات القبلية، مناقشة مع أعضاء
لجنة الوساطة، حزيران/يونيو 2010.
- 20
- Yehya Almwari, «The Role of Urf/Tribal Traditions in Promoting Rule of Law and
Development,» paper presented to the Symposium on the Role of Customary Law
in Protecting Public Interests, organized by Partners Yemen, March 22-23, 2011.
- 21 مقابلة مع عبدالحكيم العفيري، نائب المدير، «شركاء اليمن»، والخبير في القبائل والنزاعات القبلية، 17 كانون
الأول/ديسمبر، 2011.
- 22
- Educational Development Center-USAID, Yemen Cross-Sectoral Youth Assessment
Report, 2008.
- 23 مقابلة مع عبدالحكيم العفيري، نائب المدير، «شركاء اليمن»، والخبير في القبائل والنزاعات القبلية، 31 كانون
الثاني/يناير 2012.
- 24 مقابلة مع سيدة الغانمية، شخصية قبلية من الجوف، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
- 25 مقابلة مع علي العجي، 2010، الظاهري، الدولة والمجتمع.
- 26 مقابلة مع عبدالحكيم العفيري، 17 كانون الأول/ديسمبر 2011.
- 27 مقابلة مع علي الغليسي، 28 كانون الأول/ديسمبر 2010.
- 28 المصدر السابق.
- 29
- Kim Sengupta, «US cruise missile parts found in Yemeni village where 52 died,»
Independent, June 7, 2010.
[www.independent.co.uk/news/world/middle-east/us-cruise-missile-parts-found-
in-yemeni-village-where-52-died-1993253.html](http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/us-cruise-missile-parts-found-in-yemeni-village-where-52-died-1993253.html).
- 30
- «Baseline conflict assessment in Mareb, Aljawf, Shabwa, and Albaidah
governorates.»
- 31
- Tribal Conflict Management Program Research Report (Washington, D.C.: National
Democratic Institute, 2007); the author managed the research process.
- 32 مقابلة مع الشيخ مفرح بحبيح، وهو شيخ بارز من قبيلة آل مسلي، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.
- 33 مقابلة مع القاضي يحيى المماوري، العضو السابق في مجلس القضاء الأعلى والمحكم القبلي، شباط/فبراير
2012.
- 34 مقابلة مع روبن مدريد، المدير السابقة لمكتب اليمن للمعهد الوطني الديمقراطي، شباط/فبراير 2012.
- 35

D Pimentel, «Can indigenous Justice Survive? Legal Pluralism and the Rule of Law», Harvard International Review, Summer 2010.

36

Particio Asfura-Hein, «Tribal Customary Law and Legal Pluralism in Al Anbar, Iraq», in Customary Justice and the Rule of Law in War Torn Societies, edited by Deborah Isser (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 2011).

37

Deborah Isser, «Understanding and Engaging Customary Justice Systems», in Customary Justice and the Rule of Law in War Torn Countries, Deborah Isser, ed. (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 2011).

38

«Partners for Democratic Change - Yemen», a series of symposiums on the Rule of Customary Law in Protecting Public Interests, June 2010 and February 2011.

نبذة عن الكاتبة

ندوى الدوسري هي المؤسسة والمديرة الحالية لمنظمة «شركاء اليمن»، العضو في منظمة «شركاء من أجل التغيير الديمقراطي العالمي». وهي متخصصة في مجال إدارة النزاعات، ولديها خبرة واسعة في شؤون القبائل والنزاعات القبلية وتصميم برامج حساسة للنزاعات في اليمن. خلال السنوات الثماني الماضية، تولت الدوسري إدارة برامج في المناطق القبلية النائية، وعملت بشكل مباشر مع زعماء القبائل، والزعماء الدينيين، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، ومجموعات النساء والشباب، وكذلك السلطات المحلية، للمساعدة في تعزيز ثقافة إدارة النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات في البلد.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسست عام 1910 غير حزبية، وتسعى إلى تحقيق نتائج عملية. في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلية المعمقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصلة واستكشاف المواضيع الرئيسية الشاملة، يقدم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنية على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

مركز الأبحاث العالمي

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

CarnegieEndowment.org